== (نص النصوص في شرح فصوص الحكم) ==

المؤلف: **الشيخ حيدر آملي**.

إطار الكتاب: أما بعد: .. فلمّا فرغت من هذه التواليف كلّها (ذكر الآملي تآليفه قبل شرحه للفصوص)،قامت طائفة من أرباب التوحيد وخاصته،وجماعة من أهل الله وخُلاصته،والتمسوا منّي **شرح كتاب فصوص الحكم** الذي هو منسوب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأعطاه للشيخ الكامل المكمّل،محيي الحق والملّة والدين،أبي عبد الله محمد بن محمد بن محمد،المغربي الأندلسي الحاتمي الطائي،في النوم.. وقد **أطلعني الله على حقائقه ودقائقه كشفاً وعياناً**،و**هداني إلى معضلاته ومشكلاته ذوقاً ووجداناً**.. فعزمت على الأمر بالجزم التام.. وشرطت على نفسي أن أكتبه على ما يُريدونه وأشرحه على ما يلتمسونه،مُطابقاً لأذواقهم الشريفة،موافقاً لآرائهم الدقيقة،جامعاً لأعظم الحقائق الإلهية،حاوياً لأشرف القوانين المصطفوية،مطابقاً للعقل والنقل،غير خارج عن الكتاب والسنة،جارياً على طريق السداد: من الشريعة والطريقة والحقيقة،بحيث لا يحتاجون بعده إلى شرح آخر غيره،إذا فهموا ما فيه من المعنى.. وإن شاء الله **يظهر صدق هذه الدعوى صحيحاً**،و**يُكشف سرّ هذا المعنى صريحاً**. ولا يكون من قبيل الشطح والرعونة الغير اللأئقين بأرباب العقول،ولا من جملة الفضول الغير المناسب بأهل الأصول،بل يكون من قَبيل ما أنعمَ الله تعالى به على عباده المخلصين بفضله.. و**شرطت على نفسي أيضاً أن أقوم بتوضيح كلّ شُبهة شُنِّع بها على الشيخ الحاتمي من غير تحقيق**،متمسكاً بالعقل والنقل والكشف.. وجزمت على أن كلّ موضع من كتاب الفصوص يكون فيه نُكتة أو غلطة،أن **أشير إليها بطريق الاعتراض والالتزام**،ثمّ **أقوم بتوجيهها وتوضيحها وبيان العلّة في إيرادها**.. فليس الكامل كاملاً في كل شيء ولا في كل علم،بل في معرفة الله تعالى وحقائقه فقط. وبناءً على هذا **يجوز عليه الغلط في غير المعرفة بالله**.. كما أشار إليه الشيخ الحاتمي في الفص الشيثي فقال: فما يلزم الكامل أن يكون له التقدّم في كل شيء وفي كل مرتبة،وإنما **نظر الرجال إلى التقدم في رُتب العلم بالله تعالى**،هنالك مطلبهم. وأما حوادث الأكوان،فلا تعلّق لخاطرهم بها اهـ.. وجعلت في صدر هذا الكتاب **تمهيداً** واحداً الآتية في فضيلة الشيخ الحاتمي وفضيلة كتابه.. ووشّحته أيضاً،توضيحاً وتصريحاً،**بمقدمات سبعة** مشتملة على **تمهيدات** ثلاث،و**أركان** ثلاث،وسبعة وعشرين **دائرة**،بعد تقديم وصيّة عليها في **كتمان العلوم الإلهية والأسرار الربانية عن غير أهلها**.. فإن هذه كلّها **مُعدّات وأسباب لفهم ما في الكتاب**،متناً وشرحاً.. وقبل الشروع في المقدمات والتمهيدات والأركان والدوائر،والشرح وما يتعلّق به،لا بدّ من صورة تتمّة للبحث المتقدّم،مُشتملة على علّة كل واحدٍ واحدٍ من التمهيدات والأركان والدوائر،لئلا يكون فعل العاقل خالياً عن الغرض الحقيقي والمقصود الكلّي..

الوصيّة،كتمان العلوم الإلهية والأسرار الربانية عن غير أهلها: اعلم أن هذا الكتاب (أي فصوص الحكم) منسوب إلى نبينا صلى الله عليه وسلم،وأنه **جامع لأعظم الأسرار الإلهية وأشرف الحقائق الربانية**،وهو **مشتمل على أنفس الأسرار النبوية وأدقّ الأوضاع المصطفوية**. وليس الاطلاع على حقائقه ودقائقه،على ما ينبغي،إلا وظيفة الخواصّ من أهل الله وخاصّته من الكاملين المُكمّلين.. كما أشار إليه الحاتمي في الفصّ الأول بقوله: وهذا لا يعرفه عقل بطريق نظر فكري،بل **هذا الفنّ من الإدراك لا يكون إلا عن كشف إلهي**،منه يعرف ما أصل صور العالَم القابلة لأرواحه اهـ.. ومن هنا لم يكن للعلماء الرسميين منها ــ أي: من الأسرار الربانية والأوضاع المصطفوية ــ حظّ ولا نصيب،ولا للمشايخ الصوريين،الموصوفين بالآداب العُرفية المجازية،ذوق ولا لذّة.. (وما يُلقّاها إلى ذو حظّ عظيم).. والشروع فيه وفي شرحه **مشروط بالمناسبة الذاتية بينه وبين صاحبه**. وصاحبه: إما **الرسول** صلى الله عليه وسلم،فتلك ــ أعني المناسبة الذاتية ــ غير ممكنة إلى ذاته المقدسة المطهرة،لأن **المناسبة معه من كل الوجوه مستحيلة**.. فلم تبق المناسبة إلا مع صاحب الكتاب الشيخ الحاتمي،فالشيخ أيضاً كذلك،فإن **المناسبة معه في غاية الصعوبة**،فإن **استعداده كان في غاية الكمال،وقابليته في نهاية المراتب من الاستكمال**.. والغرض أنه لا ينبغي أن يتصرّف أحد في هذا الكتاب،ولا في معانيه وحقائقه ودقائقه،إلا بعد **حصول استعداد التصرّف والدخول فيه**،الذي هو **المناسبة الذاتية** و**الجنسية المعنوية** بينه وبين صاحبه،المعبّر عنهما **بالمتابعة الحقيقية** و**المطاوعة المعنوية**.. وأيضاً،إذا كان **الكتاب منسوباً إلى الرسول** صلى الله عليه وسلم،والرسول موصوف بأنه (لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى)،وبأنه "سمعه وبصره ولسانه". **فلا يكون كلام صاحب فصوص الحكم إلا كلام الرسول**،ولا قوله إلا قوله. ومعلوم أن **كلمات الله على الإطلاق غير متناهية**،وكذلك معناها.. فحينئذ لا يكون تصرّف كل أحد فيه،من الكمّل والأقطاب،إلا بقدر استعداده وقابليته وفهمه وإدراكه،كما قيل في القرآن وكلماته المعلومة. لأن **الإشارات الإلهية** و**الكلمات النبوية**،وإن كانت في تراكيب عربية وألفاظ لغوية،لكن لها **أغوار** و**أسرار** و**أعماق** و**تدقيقات** و**رموز** و**كنايات**،لا يمكن الاطّلاع عليها إلا بعناية الله تعالى وهدايته،كشفاً وشهوداً وذوقاً ووجداناً،أو بعناية بعض عباده من الكمّل وهدايته.. وعند التحقيق،كل فساد حصل في الدين والاعتقاد،وكل طعن في حقّ العارفين والمحقّقين،لم يكن إلا من **عدم الفهم في كلمات الله وكلمات أنبيائه وأوليائه**،وسوء **التصرّف فيها وفي معانيها وحقائقها**.. ومن هنا كان دائماً أولياء الله وخلفاؤه يتبادرون في الوصيّة لمريديهم وأصحابهم وإخوانهم وتابعيهم،ويبالغون فيها حتى لا يتصرفون في كلامهم وكلام أمثالهم بغير الشروط التي قرّرناها،من **الاستعداد الجبلّي** و**المناسبة الذاتية** و**القرابة المعنوية**.. فيجب على الطالب **تحصيل شرائط الفهم** أولاً،ثمّ الشّروع فيها.. وإذا فهم الطالب وعرف وأدرك

وتحقّق،يجب عليه وجوباً لازماً **إخفاؤه عن الأغيار** و**إظهاره عند الأسرار**،لئلاّ يتّصف بالظلم والسّفه.. وليس الخوف في ذلك كلّه من العوامّ المتقلّدين والجهّال التابعين،بل من **العلماء الرسميين** و**المشايخ الصوريين**،الذين ليس لهم من العلم إلا الاسم ولا من المشيخة إلا الرّسم.. **المعلومات المعقولة الكليّة،الواجب والممكن والممتنع**: اعلم أن المعلومات المعقولة،باتّفاق العقلاء والعارفين،ثلاثة: **واجب بالذات**،و**ممكن بالذات**،و**ممتنع بالذات**. ومن بين هذه المعلومات الثلاث،**لا تتعلّق القدرة إلا بالممكن**،لأن الواجب والممتنع لو تعلّقت القدرة بهما لما كانا موصوفين بالوجود والامتناع،بل بالإمكان والحدوث،وهذا مُحال لأنه يلزم منه قلب الحقائق واتّصاف الشيء بنقيضه.. فلم يكن تعلّق القدرة حينئذ إلا بالممكن القابل للتصرّف فيه والاقتدار عليه. وهذا الممكن،الذي نسبة الوجود والعدم إلى ماهيته على السويّة،لأنها ــ أعني ماهية الممكن ــ غير مجعولة،**ليس قابلاً للقدرة والتصرّف فيه إلا من حيث احتياجه إلى الوجود الفائض عليه وعلى ماهيته**. وإلا فالممكن ــ من حيث ذاته غير المجعولة وماهيته المعدومة ــ ليس قابلاً لذلك،أي للتصرّف فيه والاقتدار عليه. لأنه،من حيث هو هو،**غير مجعول** وإن كان معلوماً لله تعالى أزلاً وأبداً،لأنه لم يكن معلوماً إلا على ما كان عليه من القابلية،و**القوابل بالاتّفاق غير مجعولات**،ونسبة الجعل إلى المعدومات غير صحيحة،**فلا تتعلّق القدرة بالممكن إلا من حيث إعطاء وجوده في الخارج**. **حضرة الإمكان** خزينة يطلب ما فيها من الأعيان الثابتة الخروج من الوجود العلمي إلى الوجود العيني،لتكون محلّ ولاية أسمائه الحسنى،وهي الممكنات. و**حضرة الامتناع** خزينة يطلب ما فيها من الأعيان البقاء في عين الحقّ وعلمه،أزلاً وأبداً،وعدم الظهور بالوجود الخارجي كذلك،وليس للاسم الظاهر عليها سبيل،وهي الممتنعات. و**حضرة الوجوب** خزينة يطلب ما فيها الاتّصاف بالوجود العلمي والعيني دائماً،أزلاً وأبداً،وهو الواجب بالذات وممتنع العدم بالذات. و**الممكنات كلّها شؤون الحقّ في غيب ذاته وأسمائه**،ووقع اسم **الغير** عليها بواسطة التعيّن العلمي والعيني،والاحتياج إلى من يوجدها في الخارج. وبعد اتّصافها (أي الممكنات) بالوجود الخارجي العيني،صارت واجبة بالغير،لا تنعدم أبداً،بل تتغيّر وتتبدّل بحسب عوالمها وطريان الصور عليها. فظهر الفرق،من هذا التحقيق،بين الوجوب بالغير وبين الإمكان. إذ **الوجوب بالغير يكون بعد الاتّصاف بالوجود العيني للممكن**،والإمكان وصف ثابت للممكن قبل الوجود العيني وبعده. فوجوب الممكن كوجوده عَرضيّ له،أما **إمكانه فنعت ذاتيّ له**. ولا يعلم هذا التفصيل والتحقيق يقيناً إلا من **انكشف له الحقّ** و**عرف مراتب الوجود**،وهم العلماء بالله خاصّة.. **الموجودات الخارجية الكليّة**: اعلم أن المعلومات الموجودات في الحقيقة ثلاثة: **الحق** تعالى،والعالَم المُعبّر عنه بال**إنسان الكبير**،والعالم المعبّر عنه بال**إنسان الصغير**. وليس هناك موجود آخر غير هذه الموجودات الثلاثة. وعبارة الحكيم لا تخرج عن هذا الحصر أيضاً،فإنه يقول: بالواجب الوجود والجواهر والأعراض،التي هي الممكن الموجود. وكذلك المتكلّم فإنه يقول: بالقديم الحق والجواهر والأعراض،التي هي المُحدَث الموجود.. **الوجود مَبنيّ على التّثْليث،صورة وفضيلة سيدنا رسول الله**: قال صلى الله عليه وسلم: حُبّب إليّ من دنياكم ثلاث: الطيب والنساء وجُعلت قرّة عيني في الصلاة اهـ،ويُعرف هذا من **فَصّه** المخصوص به،المعبّر عنه بال**فردية** المبنية على **التّثليث الإيجادي**.. فالتثليث الأول من صور التثليثات المتعلّقة بفضيلته صلى الله عليه وسلم: الواجب والممكن والممتنع. والتثليث الثاني: الواجب الحق تعالى والعالم والإنسان.. **فالتثليث الخاص به صلى الله عليه وسلم**: فكالنبوة والرسالة والولاية،والشريعة والطريقة والحقيقة،والوحي والإلهام والكشف،والإسلام والإيمان والإيقان. والقول والفعل والحال،المطابق للبداية والوسط والنهاية،الموجب لعلم اليقين وعين اليقين وحق اليقين. وأما **التثليث الذي للحق تعالى**: فكالذات والصفات والأفعال،والعلم والعالِم والمعلوم،والأمر والإرادة والقدرة،والأحدية والواحدية الربوبية،والعوالِم الصادرة منه تعالى بحكم لفظة "كن" التي هي: عالم الجبروت والملكوت والمُلك،والعقول والأرواح والأجسام.. ولفظة **كُن** في الحقيقة هي ثلاثة أحرُف: **الكاف** و**الواو** و**النون**،وكل واحد منها ثلاثة في التلفّظ. فيكون كل واحد منها في مراتب التثليث،وتكون الثلاثة في الثلاثة تسعة. ومن هنا وقع **ترتيب الأجسام على تسعة مراتب**،بل **ترتيب العالم مطلقاً**،من **الأفلاك التسعة** التي هي مبدأ العالم الجسماني،مع عالم الملكوت الذي هو في ضمنها والمعبّر عنه بالعالم الروحاني،فإنه بالضرورة بكون تسعة. وهذا هو المعبّر عنه بين الناس بثمانية عشر عالماً أو بمثانية عشر ألف عالم،فإن كل عالم منها يجوز أن يكون مشتملاً على ألف جزء.. والغرض من **إثبات التثليث في العلوم والمعلومات**،لأن الحقائق الكلية في الحقيقة ليست إلا ثلاثة،والكلّ تابع لها راجع إليها،وهي: **الحق** تعالى و**العالَم الكبير** و**العالَم الصغير**. وهذه الحقائق الثلاثة لا تخرج عن: **الأحدية** و**الواحدية** و**الربوبية** بوجه،وبوجه آخر: عن **الذات** و**الصفات** و**الأفعال**،وبوجه آخر: عن الحق تعالى والإنسان الكبير والصغير. لأن **حقائق هذه التثليثات غير مجعولة** باتّفاق المحقّقين: فالأوليتان منها،اللتان هما الواجب والممتنع،فمن غير كلام فيهما أنهما غير مجعولتين من غير شكّ. وأما الثالثة فكونها غير مجعولة بحسب الوجود،لا بحسب الحقائق.. **فضيلة الكتابين**: **القرآن** و**الفصوص**: هذا **المبحث الثالث** حول: فضيلة القرآن النازل على نبينا صلى الله عليه وسلم،وفضيلة كتاب الفصوص الصادر عنه.. اعلم أن هذا **النبي** صلى الله عليه وسلم جعله الله تعالى **مظهر ذاته الجامعة للكمالات** كلها،وجعله **مبدأ الوجود ومُنتهاه**،ومنبع النبوة ومعدن الرسالة وخاتمها،و**مصدر الدائرة الوجودية ومُتمّمها**. وجعله أشرف الموجودات العلوية والسفلية،وأعظم أنواعها وأشخاصها،وجعله **عديم المثل والنظير** من بينها صورة ومعنى.. فوجب في حكمته تعالى البالغة أن يكون **الكتاب النازل عليه من عنده كذلك**: عديم المثل والنظير،من بين الكتب الإلهية والصحف السماوية.. وذلك لأن **الإتيان بمثل القرآن يحتاج إلا الاتّصاف بمقام سيدنا محمد ورتبته وعلومه وأخلاقه** وجميع فضائله من جميع الوجوه،وهذا مُحال،لما ثبت عقلاً ونقلاً وكشفاً بأنه لا يمكن الاتصاف بمقامه ومرتبته وعلومه وأخلاقه على ما هي عليه إلا في بعض الصور.. **الحق تعالى عديم المِثال من حيث الذات الواجبة ووجوبه الذاتي**،فإنه ليس لأحد آخر هذا الشرف والفضيلة،ولا يمكن كما هو مقرّر في الأصول بالأدلّة العقلية والنقلية. وأما بالنسبة إلى **النبي صلى الله عليه وسلم فإنه عديم المِثل والنظير من بين الممكنات المجعولة والغير المجعولة**،بحُكم الجامعية والمجموعية،وبحُكم ما سبق من فضائله وشرفه عقلاً ونقلاً.. وأما بالنسبة إلى الكتاب (القرآن) فهو أيضاً عديم المثل والنظير،لأنه من مقامه صلى الله عليه وسلم ومرتبته..

واتّصاف كلماته تعالى أيضاً بأنها غير قابلة للنهاية،دليل واضح على عدم الإتيان بمثل القرآن وعلى عظمة قدره وجلالة شأنه.. وكل أحد يعرف أن المراد بهذه الكلمات ليست الكلمات الصورية المسطورة بين الدفتين،بل **الكلمات المعنوية** التي هي معناها. فمعاني الكلمات القرآنية غير متناهية،والغير المتناهي لا يُتمكن من الإتيان بمثله.. وإن كان المراد بالكلمات: **الكلمات الآفاقية** و**الأنفُسية** التي صار القرآن صورة إجمالها وتفصيلها،جاز هذا.. و**الكلمات الآفاقية بالاتفاق غير قابلة للنهاية**،فيكون القرآن كذلك.. واعلم أن بعض الناس،من المحجوبين عن الله تعالى وعن أسراره المكنونة في الأنبياء والأولياء،قد ظنّوا أن هذه الصورة التي جرت بين النبي صلى الله عليه وسلم والشيخ الحاتمي لم تكن واقعة ولا صحيحة في نفس الأمر،بل كانت كذباً وافتراءً على النبي،كما ظنّ بعض الكفار هذا المعنى في القرآن بعينه ونَسبوه إلى السحر والشعر والافتراء والكذب.. وقد رسخت هذه الصورة في قلوبهم وتمكّنت هذه الظنون في صدورهم،وما قام أحد من العارفين بدفعها ورفعها من عندهم وإزالتها وقَلعها من أنفسهم،حتى **مكّنني الله تعالى من رفعها وإقامة الحجة على صاحبها عقلاً ونقلاً وكشفاً**.. (أقام الشيخ الآملي الحجة ودفع الشبهة).. فتوصيل كتاب فصوص الحكم إلى الشيخ الحاتمي من النبي صلى الله عليه وسلم كان من قبيل **رعاية الزمان والمكان والإخوان**،بالنسبة إليه وإلى أهل زمانه.. فحيث كان **زمان الشيخ الحاتمي أول ظهور سرّ الولاية وابتداء انكشاف سرّ الربوبية**،كما حكم به العقل والنقل،و**كان لهذه الأمة استعداد أخذ تلك الأسرار**،صار الشيخ هو نفسه ـ دون غيره ـ مُستحقاً لهذا الكتاب،بحُكم المناسبة بينه وبين معانيه،بل وبين صاحبه الذي أمره بأخذه صلى الله عليه وسلم.. والدليل على وصول هذا الكتاب إليه من النبي صلى الله عليه وسلم،هو أن الشراح الذين كانوا قبلنا ما تعرّضوا لذلك،ما أنه كان هذا من جملة الواجبات على أهل الله.. **سرّ النقطة والدائرة**: اعلم أن سرّ النقطة والدائرة،في صورة المطلق والمقيدات المضافة إليه والربّ والمربوب،من **أعظم الأسرار الإلهية القَدَرية المَنهيّ إفشاؤها**،وذلك لصعوبة إدراكها.. لا شكّ أن **نسبة المطلق إلى المقيّدات**،من حيث النّسبة،**نسبة واحدة من غير تفاوُت**،وكذلك الربّ والمربوب.. لأنه تعالى،من حيث الإطلاق والإحاطة،مُحيط بالكلّ على حدّ سواء،ومُضاف إلى الكلّ كذلك. فأما **قُربه وبُعده بالنسبة إلى بعض الموجودات فإنه يقع من حيث الاتّصاف بصفاته وعدم الاتّصاف بها**،فإن كل من يكون موصوفاً بها أكثر يكون قُربه إليه أبلغ وأقرب.. فقُربه تعالى،من حيث **الوجود**،مع الكلّ على حدّ سواء. لكن القُرب،من حيث **الفعل**،فذلك موقوف على فعلٍ يكون موجباً لذلك القُرب.. أضرب لك مثلاً،فنقول: قُرب الحق تعالى من العالَم،من حيث الوجود،كقُرب المِداد إلى هذه الحروف،فإنه من هذه الحيثية لم يكن أقرب من حرف منها إلى الآخر. فأما من حيث تقدّم بعض الحروف على البعض،في المكان والزمان،فذلك قُرب آخر،لا هذا.. فالموجودات كلها كنُقط الدائرة المحيطة،الناشئة من النقطة المركزية التي منها مصدر الكل وإليها رجوعه،لقوله تعالى: (كما بدأنا أول خَلقٍ نُعيده وعداً علينا إنا كنا فاعلين).. وقد أجمع العارفون المحققون من أهل الله: أن **الحق تعالى لم يزل ظاهراً في مظاهر العالَم ومَجاليه**،ولا يزال كذلك،وإن كان من هذا يلزم عند الجاهل قِدم العالَم،وعند العارف حدوثه بوجه وقِدمه بوجه آخر. لأن العالم،من حيث إمكانه وأعيانه المعدومة،حادث،وليس بقديم لنفسه ولا بغيره. ومن حيث ظهوره فهو حادث بنفسه،قديم بغيره،وهذا هو المراد. والوجه الأعظم في هذا هو أن **العالَم ليس له وجود عندهم،فلا يصدُق عليه أنه قديم ولا حادث**.. **النبوة والرسالة والولاية**: **النبوة**: هي **الإخبار عن الحقائق الإلهية والمعارف الربانية،ذاتاً وصفة واسماً**. وهي على قسمين: **نبوة التعريف**،و**نبوة التشريع**. الأولى هي الإنباء عن معرفة الذات والصفات والأسماء والأفعال،والثانية جميع ذلك،مع **تبليغ الأحكام** و**التأديب بالأخلاق** و**التعليم بالحكمة** و**القيام بالسياسة**،وتختصّ هذه النبوة بالرسالة. و**الولاية**: عبارة عن **قيام العبد بالله**،وتبديل أخلاقه بأخلاقه وتحقيق أوصافه بأوصافه،كما قال صلى الله عليه وسلم: تخلّقوا بأخلاق الله اهـ،وكما ورد في الحديث القدسي: كنت سمعه وبصره ويده اهـ الحديث.. وبعبارة أخرى،قالوا: النبوة هي **قبول النفس القدسي حقائق المعلومات والمعقولات عن جوهر العقل الكلّي**.. والرسالة: هي **تبليغ تلك المعلومات والمعقولات إلى المستحقين والتابعين**.. والولاية: هي **التصرّف في الخلق بالحقّ** على ما هم مأمورون به،**من حيث الباطن والإلهام دون الوحي**. فالأولياء مُتصرّفون في الخَلق بالحقّ،لا بأنفسهم،وذلك لأنهم فنوا عن أنفسهم وبَقوا بالحقّ وبوجوده،وصاروا هو هو من حيث الحقيقة والذات،وغيره من حيث التعيّن والتشخّص. وهذا الفناء هو عبارة عن **الفناء في العرفان**،لا **الفناء في الأعيان**،فإن ذلك غير ممكن.. وكثير من الناس قد غلطوا في هذا المقام وتوهّموا أن المراد: الفناء بالأعيان.. وفي الحقيقة: **الولاية** هي **باطن النبوة** التي ظاهرها التصرّف في الخلق بإجراء الأحكام الشرعية عليهم،وبإظهار الأنباء والإرشاد لهم بأخبار الحقائق الإلهية والمعارف الربانية،كشفاً وشهوداً. و**الفرق بين النبي والرسول والولي**: أن النبيّ والرسول لهما **التصرّف في الخلق بحسب الظاهر والشريعة**،والوليّ له **التصرّف فيهم بحسب الباطن والحقيقة**. ومن هنا قالوا: **الولاية أعظم من النبوة**،وإن لم يكن الوليّ أعظم من النبيّ.. وإن كان النبي أيضاً صاحب الولاية،لكن لا من حيث الحُكم بالفعل،بل من حيث المعنى الحاصل له بالقوة،كما قال صلى الله عليه وسلم: لي مع الله وقت لا يسعني فيه ملَك مُقرّب ولا نبي مُرسَل اهـ لأن هذا كان مقام الولاية. والذين قالوا أيضاً: إن الولاية أعظم من النبوة،والنبوة أعظم من الرسالة،قالوا ذلك من حيث **اعتبار هذه الأمور الثلاث في شخص واحد**،من الذي يكون جامعاً لها كالأنبياء الكبار.. فكل نبي يكون ولياً من غير عكس،وكل رسول يكون نبياً وولياً كذلك من غير عكس.. فيجوز أن يُقال في هذه الحالة: الولاية أعظم من النبوة فيه،أي في النبيّ،لأن **الولاية أقدم وأسبق في شخص النبي**،بل هي العلّة للنبوة. وكذلك يجوز أن يُقال: النبوة أعظم من الرسالة في شخص الرسول،لأن النبوة هي العلّة للرسالة.. وهنا نكتة أخرى: وهي أن الرسول بالاتفاق أعظم من النبي والرسالة أعظم من النبوة،لجامعية الرسول وجامعية الرسالة. فلا يمكن تصوّر تقدّم صاحب المقام الأدنى على الأعلى إلا على الوجه الذي قرّرناه.. ومن هذا كان الوليّ دائماً تابعاً للنبي والرسول،والنبي دائماً كان تابعاً للرسول.. وبعبارة أخرى،قالوا: النبوة هي **الاطّلاع على الحقائق الإلهية،علماً وبياناً**. والرسالة: هي **الاطلاع عليها كشفاً وعياناً وذوقاً ووجداناً**. والولاية: هي **الاطلاع على معرفة الذات والصفات والأسماء بالذات**،أي بالاطلاع الذاتي الحقيقي،**دون الاطلاع العقلي والعلمي والكشفي**

المخصوص بالرسل والأنبياء.. اعلم أن **للنبوة والولاية اعتبارين**: اعتبار **الاطلاق** واعتبار **التقييد**،أي اعتبار **العام والخاص**،و**التشريعي** و**غير التشريعي**،**والإرثي** و**غير الإرثي**. فالمطلق من النبوة مخصوص بحقيقة نبينا صلى الله عليه وسلم،المُعبّر عنها بالروح الأعظم والعقل الأول وغير ذلك ــ كنت نبياً وآدم بين الماء والطين ــ والمقيّد منها مخصوص بمظاهرها المقيّدة،من آدم إلى عيسى ــ آدم ومن دونه تحت لوائي.. والمطلق من الولاية أيضاً مخصوص بحقيقته الكليّة صلى الله عليه وسلم،ومظهرها عند الشيخ الحاتمي عيسى بن مريم،وعندنا عليّ بن أبي طالب.. والمقيّد من الولاية أيضاً مخصوص بحقيقته الجزئية الشهادية،ومظهرها عند الشيخ الحاتمي هو نفسه،وعندنا المهديّ.. **فالكلّ راجع إلى الحقيقة المحمدية،صورة ومعنى**،لأن لها الكمالات بالأصالة،ولغيرها بالوراثة،والأنبياء والأولياء كلّهم من مظاهر نبوتها وولايتها.. و**تصحيحاً لقول الشيخ الحاتمي**: يكون **عيسى** عليه السلام **خاتم الولاية العامّة المخصوصة بالأنبياء ذوي النبوة المقيّدة**،دون غيرهم،ويكون عيسى خاتمهم.. ويكون **شيث أوّلهم**،لأن ولاية الأولياء المخصوصة بالأنبياء السابقين أوّلها شيث وآخرها عيسى،ولهذا يصدُق عليه بالخاتمية على هذا المعنى فقط. وأما **ولاية الأولياء مطلقاً فعليّ خاتمها** على الاطلاق،و**المهدي خاتمها على التقييد**.. وقد ذهب إلى هذا أكثر المشايخ الذين ذكرناهم،من الجنيد والشبلي ومعروف الكرخي وأبي يزيد البسطامي. والذين ما ذكرناهم،ومن جملتهم الشيخ الأعظم مؤيّد الدين الجندي،الذي هو أوّل الشرّاح للفصوص،فإنه ذكر في **الفصّ الشّيثي** هذا المعنى،وسمّى الخاتم للولاية المطلقة **بآدم الأولياء**،وقال: هو عليّ بن أبي طالب. وجعل عيسى خاتم الولاية العامة التي هي في الحقيقة للنبوة العامة،أي لنبوة الأنبياء المقيّدين. وجعل شيثاً أوّل مظهر لهذه الولاية،وعيسى خاتمها.. وكما شهد الشارح الأول للفصوص بأن الخاتمية للولاية هي بعليّ أولى من عيسى،ودلّ عليه النقل والعقل والكشف. كذلك الشارح الثاني للفصوص الذي هو كمال الدين عبد الرزاق الكاشاني،فإنه شهد بأن الخاتمية للولاية المقيّدة هي للمهدي أولى بغيره،وذلك في الفصّ الشيثي.. مراتب الأولياء،**السّير** و**السفَر إلى الله تعالى**: **السالك**: هو السائر إلى الله تعالى،المتوسط بين المريد والمنتهي،ما دام في السّير. و**السّير** على ثلاثة أقسام: **لله وفي الله وبالله**. أما **السير الذي لله**،فهو الذي ينتهي إلى الله. وأما **السير الذي في الله**،فلا نهاية له. وأما **السير الذي بالله**،فهو مقام التكميل في حالة: صارَ سمعه وبصره ولسانه ويده ورجله،لله،بالله.. والسلوك والسير في الحقيقة شيء واحد،يقع التغاير بينهما بحسب الاعتبارات فقط. والحاصل أن **السّيْر مخصوص بالباطن**،و**السلوك مخصوص بالظاهر**. والسير أيضاً هو **السفر من الخلق إلى الحقّ بالقلب والسرّ باطناً**،والأسفار أربعة عندهم. الأول: هو **السير إلى الله من منازل النفس إلى الأفق المبين**،وهو نهاية مقام القلب ومبدأ التجليات الأسمائية. والثاني: هو **السفر بالله**،**بالاتّصاف بصفاته والتحقّق بأسمائه**،**من الأفق المبين إلى الأفق الأعلى** الذي هو نهاية الحضرة الواحدية. والثالث: هو **الترقّي إلى عين الجمع والحضرة الأحدية**،وهو **مقام قاب قوسين**،ما بَقيت الاثنينية،فإذا ارتفعت الاثنينية فهو **مقام أو أدنى**،وهو نهاية الولاية. والرابع: هو **السير بالله عن الله للتكميل**،وهو مقام البقاء بعد الفناء والفرق بعد الجمع. **ولكل واحد من هذه الأسفار الأربعة نهاية**،كما كان له بداية. فنهاية السفر الأول: هي **رفع حُجُب الكثرة عن وجه الوحدة**. ونهاية السفر الثاني: هي **رفع حجاب الوحدة عن وجوه الكثرة العلمية الباطنية**. ونهاية السفر الثالث: هو **زوال التقيّد بالضدّين**: الظاهر والباطن،بالحصول في أحدية عين الجمع. ونهاية السفر الرابعة: **تتحقّق عند الرجوع عن الحق إلى الخلق**،في مقام الاستقامة الذي هو أحدية الجمع والفرق،بشهود اندراج الحق في الحق واضمحلال الخلق في الحق،حتى يرى عين الوحدة في صور الكثرة والصور الكثيرة في عين الوحدة.. و**المجذوب**: هو من **اصطنعه الحق تعالى لنفسه**،و**اصطفاه لحضرة أنسه**،**وطهّره لماء قُدسه**. فحاز من المنح والمواهب ما فاز به بجميع المقامات والمراتب،بلا كلفة المكاسب والمتاعب.. وأصحاب الجذبات على ثلاثة أقسام: **مجذوب غير سالك**،و**سالك غير مجذوب**،و**مجذوب سالك**.. و**العالِم**: هو الذي أطلعه الله تعالى على معرفته،علماً وبياناً وحُجّة وبرهاناً،بطريق العقل والدلائل العقلية.. و**العارف**: هو من أشهده الله تعالى ذاته وصفاته وأفعاله بطريق الكشف،وأطلعه على معرفته بالذّوق والوجدان.. وفرق كبير بين العالم والعارف بهذا المعنى.. وقد عبّر عن الفرق بين العلم والمعرفة،وبين العالم والعارف،بعض العارفين بعبارة لطيفة،وهي قوله: **المعرفة أخصّ من العلم**،لأنها تُطلق على معنيين،كلّ منهما نوع من العلم. أحدهما: العلم بأمر باطن يستدلّ عليه بأثر ظاهر،كما توسّمت شخصاً فعلمت باطن أمره بعلامة ظاهرة منه.. وثانيهما: العلم بمشهود سبق به عهد،كما رأيت شخصاً كنت رأيته قبل ذلك بمدّة،فعلمت أنه ذلك المعهود اهـ.. [ذكر المؤلف المراتب والأصناف التالية: **الوليّ** و**النبيّ** و**الرسول** و**الإمام** و**القطب** و**قطب الأقطاب** (القطبية الكبرى) و**الغوث** و**الإمامان** و**الأوتاد** و**البدلاء** و**النجباء** و**النقباء** و**مُشرف الضمائر** و**ذخائر الله** و**ضنائن الله** و**الكامل**].. و**الرجوع إلى البدايات**: له معنيان: الأول أنه **يرجع إلى المبدأ الأصلي والوطن الحقيقي**،ويُشاهد المبدأ والمعاد بعين البصيرة،ويصير كاملاً في الولاية أو النبوة أو الرسالة أو المجموع،وفي مشاهدة الحق تعالى في مظاهره على ما هو عليه في نفسه. والمعنى الثاني: أنه **يرجع إلى ما كان من أركان الشريعة والطريقة**،ويُرشد الخلائق إلى وحدة المشاهد الحقيقية في عين الكثرة الخلقية.. وليس فوق هذا المقام مقام،وإليه الإشارة بقولهم: **ليس وراء عبّدان قرية**،والله أعلم وأحكم.. الكليات المتعلّقة ببقاء العالَم: الكليات المتعلّقة ببقاء العالم،صورة ومعنى،هي أربعة: **العلم مطلقاً**،وهو مخصوص بجبريل. و**الحياة مطلقاً**،وهو مخصوص بإسرافيل. و**الرزق مطلقاً**،وهو مخصوص بميكائيل. و**الموت مطلقاً**،وهو مخصوص بعزرائيل. **ولكل واحدة من هذه الكليات الأربعة،صورة ومعنى**. فالرزق المعنوي العلم،والرزق الصوري كلّ ما يؤكل ويُشرب. والعلم المعنوي المعارف الإلهية،والعلم الصوري المعارف الكسبية. والحياة المعنوية العلوم والمعارف أيضاً،والصورية الحياة الحيوانية. والموت المعنوي الموت الإرادي المشار إليه بقوله صلى الله عليه وسلم: موتوا قبل أن تموتوا اهـ،والصوري مُفارقة الروح الحيواني عن البدن وتفريق الأجزاء العنصرية بعضها عن بعض.. ترتيب العالَم الصوري **والعالَم المعنوي**،الرقم تسعة عشر: اعلم أن **العالم الصوري** كما هو مُترتّب على **تسعة عشر مرتبة**: من العقل والنفس والأفلاك التسعة والعناصر الأربعة والمواليد الثلاثة والإنسان،أو من الكواكب السبعة والبروج الاثني عشر،كذلك **العالم المعنوي** فإنه مشتمل: تارة

على الأنبياء السبعة: آدم ونوح وإبراهيم وداوود وموسى وعيسى وسيدنا محمد،والأئمة الاثني عشر،وتارة على الأقطاب السبعة والأولياء الاثني عشر.. كذلك **الإنسان** مُنحصر في: العقل الجزئي والنفس الجزئية،والقوى العشرة المعبّر عنها بالحواسّ الظاهرة والباطنة،والنفوس الأربعة (الأمارة واللوامة والملهمة والمطمئنة) والأرواح الثلاثة (النباتية والحيوانية والنفسانية).. وهذا تطبيق،على سبيل الإجمال والانحصار،في التسعة عشر.. [شرح المؤلف كيف أن البسملة جامعة للعوالم كلها،من الصورية والمعنوية].. اعلم أن **ظهور الحق تعالى بصور المظاهر العلوية والسفلية**،المعبّر عنها بالكثرة،ليس إلا من حيث **النّسب** و**الإضافات**،المُسقطة عند التوحيد الصّرف،لقولهم: **التوحيد إسقاط الإضافات**. لأنه من إضافة المطلق إلى المقيّد،ومن إضافة الربّ إلى المربوب،ومن إضافة الخالق إلى المخلوق،تحصُل **الكثرة الاعتبارية** و**التعدّد** و**الغيرية**. وإلا،في نفس الأمر،و**عند اعتبار الذات الصّرف**،**فليس هناك كثرة ولا غيريّة**..

الموت الإرادي: هناك قاعدة مطّردة بين أهل الله،أن **كلّ من مات بالموت الإرادي لا بدّ له من البقاء الحقيقي**،دنيا كان أو آخرة،أعني صورةً كان ذلك الموت أو معنى. وإلى صاحب هذا الموت أشار الله تعالى وقال: (فكشفنا عنك غطاءك فبصرك اليوم حديد). و**تحديد البصر**،الذي هو **البصيرة**،لا يكون إلا بـ**العلم** و**الكشف** و**الشهود**،كما قال تعالى: (ذلك يوم مشهود)،والكشف والشهود لا يكونان إلا عن **علم** و**معرفة** و**ذوق** و**وجدان**.. فالموت الإرادي موجب للبقاء والحياة الحقيقية،و**الرزق المعنوي الروحاني الذي هو العلم والمعرفة والكشف**.. **حقيقة التوحيد**: اعلم أن **حقيقة التوحيد أعظم وأجلّ من أن يُحيط بها عقل من حيث العبارة**،أو **يصل إليها فهم من حيث الإشارة**. لأن العبارة،في طريق تحقيقها،حجاب. والإشارة،على وجه إشراقها،نِقاب،لأنها مُنزّهة من أن تصل إلى كُنهها أيدي العقول والأفهام،مقدّسة عن أن تظفر بمعرفتها الحقيقية تصرّفات الأفكار والأوهام. ومن هذا قيل: كل المقامات والأحوال،بالنسبة إلى التوحيد،هي كالطرُق والأسباب الموصلة إليه.. وقد تكلّم فيه طائفة بلسان العلم والعبارة،وبعضهم بلسان الذّوق والإشارة.. وإلى **صعوبة إدراكه** و**جلالة قدره**،أشار الشيخ العارف الشبلي وقال: من أجاب عن التوحيد بعبارة فهو مُلحد،ومن أشار إليه بإشارة فهو زنديق،ومن أومأ إليه فهو عابد وثَن،ومن نطق فيه فهو غافل،ومن سكت عنه فهو جاهل. وكل ما ميّزتموه بأوهامكم وأدركتموه بعقولكم،في أتمّ معانيكم وأكمل فحاويكم،فهو مصروف إليكم،مردود عليكم،مُحدَث مصنوع مثلكم اهـ.. وأمثال ذلك كثير في كلامهم. وليس مُرادهم من هذا: الامتناع من حصوله ولا اليأس من الوصول إليه،بل المراد منه إعلاء أعلام مرتبته وارتفاع أركان درجته،لئلاّ يطمع في تحصيله كل واحد ويتمنّى وصوله كل ذي هوى. لأن تحصيله ليس مقدوراً لكل قادر،ولا وصوله محصول لكل طالب.. والمراد من مجموع التعاريف والمقصود من الكل: **نفي الغير** مطلقاً،و**إثبات وجود الحق** مطلقاً.. واعلم أن للتوحيد،لغة واصطلاحاً،تعريفاً حقيقياً وهو مطابق الكلّ.. **فأهل الظاهر** و**الشريعة** وضعوا اسم هذا التوحيد على **نفي الآلهة المقيّدة وإثبات الإله المطلق**،وقالوا: **لا إله إلا الله**.. وهذا التوحيد مخصوص بالأنبياء والرسل،وهو الموسوم بـ**التوحيد الألوهي**. و**أهل الباطن** و**الحقيقة** وضعوا اسم هذا التوحيد على **نفي الموجودات المقيّدة وإثبات الوجود المطلق**،وقالوا: **ليس في الوجود سوى الله تعالى**. وقال صاحب الشرع من لسانه ــ أي من لسان التوحيد الوجودي: (كل شيء هالك إلا وجهه له الحكم وإليه ترجعون)،وقال هو بنفسه: (هو الأول والآخر والظاهر والباطن). وهذا التوحيد مخصوص بالأولياء والأوصياء،وهو الموسوم بـ**التوحيد الوجودي**.. فتقسيم التوحيد،باتفاق الأنبياء والأولياء،لا يخرج عن القسمين،وهما: التوحيد الألوهي والتوحيد الوجودي. لكن كلّ واحد من العارفين قسمهما بأقسام أخر،من الأحدي والثنائي والثلاثي والرباعي والخماسي،والكل راجع إليهما.. وأما تقسيم التوحيد على طريق الأقسام العشرة،فقد أشار إليها بعض المحققين بحسب المقامات العشرة السلوكية التي هي: البدايات والأبواب والمعاملات والأخلاق والأصول والأودية والأحوال والولايات والحقائق والنهايات. وهذه الأقسام العشرة للتوحيد أيضاً ترجع إلى التوحيدين: الألوهي والوجودي.. اعلم أن التوحيد على قسمين: توحيد **الأنبياء** وتوحيد **الأولياء**. فتوحيد الأنبياء: هو **التوحيد الألوهي الظاهري الشرعي**،وهو دعوة العباد إلى عبادة إله مطلق من بين عبادة آلهة مقيّدة،لقوله تعالى: (قل تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم) الآية،وبقوله تعالى: (أجعل الآلهة إلهاً واحداً إن هذا لشيء عجاب).. وأما توحيد الأولياء: فهو **التوحيد الوجودي الباطني الحقيقي**،وهو دعوة العباد إلى مشاهدة وجود مطلق من بين وجودات مقيّدة،لقوله تعالى: (أأرباب متفرقون خير أم الله الواحد القهار)،ولقوله صلى الله عليه وسلم: لو دلّيتُم بحبل لهبط على الله اهـ.. والدليل على حصرهما في القسمين المتقدمين،أن **التوحيد موضوع بإزاء الشرك**،والشرك منحصر في شركين: إمّا أن يكون بحسب الظاهر،كعبادة الأصنام والأوثان وغيرهما،وإما بحسب الباطن،كمشاهدة الغير مع الحقّ. والأول موسوم بـ**الشرك الجليّ**،لجلائه بين الخاص والعام،وهو بإزاء التوحيد الألوهي. والشرك الثاني موسوم بـ**الشرك الخفيّ**،لخفائه بين العامة دون الخاصة،وهو بإزاء التوحيد الوجودي.. وكل من شاهد غير الحقّ في الوجود هو مُشرك،باتّفاق المحققين،بالشرك الخفيّ.. وإليه الإشارة بقوله تعالى: (فمن كان يرجو لقاء ربّه فليعمل عملاً صالحاً ولا يُشرك بعبادة ربّه أحداً). والشرك في العبادة لا يكون إلا خفياً،لأنه لو كان جلياً لقال: ولا يُشرك بربّه،لا بعبادة ربّه.. ولا يُتوهّم،من تخصيصنا التوحيد الألوهي بالأنبياء والرسل والتوحيد الوجودي بالأولياء والأوصياء،أن الأنبياء لم يكن لهم نصيب من توحيد الأولياء،ولا بالعكس،لأن كل واحد منهما جامع للقسمين. غاية ما في الباب أن المخصوص بكل واحد منهم يكون غالباً عليه،وهو مأمور بدعوته.. ومن هذا لم يكن وليّ إلا وكان تابعاً لنبيّ من الأنبياء،ولم يكن نبيّ إلا وكان له وليّ من الأولياء هو وصيّه ووزيره وخليفته بدينه ويأمُر بشرعه،كهارون لموسى وشمعون لعيسى وعليّ بسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.. **التوحيد** بالاتفاق: هو **صيرورة شيئين شيئاً واحداً**،أو **جعل وجودين وجوداً واحداً**. وليس هناك شيئان أو وجودان إلا الحق والخلق،أو الواجب والممكن. فكلّ من شاهد الحق مع الخلق والخلق مع الحق،بغير احتجابه عن أحدهما بالآخر،فهو موحّد حقيقي.. وكلّ من شاهد الحق بغير مشاهدة الخلق،بل من حيث هو هو،فهو موحّد شاهد للذات فقط،وليس بجامع. فالجامع هو الأكمل والأفضل،وهو الذي يجمع بين الحق والخلق،والذات والصفات،والأسماء والأفعال.. وهذا الشهود لا يحصُل حقيقة إلا من مُشاهدة العالم حقيقة،ومشاهدة أنه ظلّ من ظلال الحق أو الوجود المطلق ومظهر من مظاهره.. فالوجود عين

الحقّ،والممكنات ثابتة على عدمها في علم الحق وهي شؤونه الذاتية. فا**لعالَم صورة الحق**،و**الحق هويّة العالم وروحه**. وهذه التعيّنات في الوجود الواحد هي أحكام اسمه **الظاهر**،الذي هو مَجلى لاسمه **الباطن**. والحق هو الظاهر والباطن والأول والآخر،وليس لغيره وجود أصلاً.. يقول الشيخ الحاتمي: **العالَم غيب لم يظهر** قط،و**الحقّ تعالى هو الظاهر ما غابَ** قطّ. والناس في هذه المسألة على عكس الصواب،فيقولون: العالم ظاهر والحق تعالى غيب. فهم في هذا الاعتبار في مقتضى هذا التنزّل،كلّهم عبيد السّوى،وقد عافى الله بعض عبيده من هذا الدّاء،والحمد لله.. وما يعرف أحد هذا ــ وإن الأمر على ذلك ــ إلا آحاداً من أهل الله. فإذا رأيت من يعرف ذلك فاعتمد عليه،فذلك هو **عين صَفاء خُلاصة خاصّة الخاصّة**،من عموم أهل الله اهـ.. ومن حيث أن **التوحيد الجمعي** أعلى وأشرف من غيره،قال الشيخ الحاتمي: إياكم والجمع والتفرقة،فإن الأول يورث الزندقة والإلحاد،والثاني يقتضي تعطيل الفاعل المطلق. وعليكم بهما فإن جامعهما موحّد حقيقي،وهو المسمّى بجمع الجمع وجامع الجميع،فله المرتبة العليا والغاية القصوى اهـ.. **التوحيد الذاتي**: هو **مشاهدة ذات واحدة،منزّهة عن جميع الاعتبارات**. وبوجه آخر: عبارة عن **ظهوره تعالى بصور جميع الموجودات الممكنة**،المعبّر عنها بالمظاهر والمرايا.. وهو ينقسم إلى قسمين: جمعي وتفصيلي. أما **الجمعي** فهو إشارة إلى الأول،وهو شهود الذات من حيث هي هي. وأما **التفصيلي** فهو إشارة إلى الثاني،وهو شهود الذات من حيث الظهور في صور الكمالات.. و**التوحيد الصفاتي**: هو **مشاهدة صفة واحدة سارية في جميع الموصوفات**،التي هي على أنواع مختلفة،سريان الشمس في الأجسام والأرواح في الأجساد والأنوار في الظلمات. وهو ينقسم إلى قسمين: علمي وذوقي. فا**لعلمي** هو إشارة إلى ما يُعلم بالعلم الحقيقي اليقيني،و**الذوقي** هو إشارة إلى ما يحصُل بالذوق بعد العلم،أعني هو ما يحصل بالفعل بعد القوة وبالقُرب بعد البُعد.. و**التوحيد الفعلي**: هو **مشاهدة فعل واحد صادر عن فاعل واحد،ظاهر في مظاهر كثيرة مختلفة**. كالإنسان مثلاً وأعضائه وجوارحه،فإن فعله فعل واحد،صادر عن فاعل واحد،لكن كل فعل منسوب إلى عضو من أعضائه وجارحة من جوارحه. وهو ينقسم إلى قسمين: علمي وذوقي. فا**لعلمي** هو أن يعرف على هذا الوجه،و**الذوقي** هو أن يحصُل له بالذوق،أعني بالمشاهدة من غير توسّل بالاستدلال وغيره.. ومرادهم با**لتوحيد العلمي**: ما يظهر بالبرهان. وبا**لتوحيد العيني**: ما يثبُت بالوجدان. وبا**لتوحيد الحَقّي**: ما يختصّ بالرحمن. ومرادهم با**لتوحيد العامّ**: ما يختصّ بالعوامّ من جهلة الناس بمجرّد الكلمة،أي النّطق بالشهادة. وبا**لتوحيد الخاصّ**: ما يختصّ بالخواصّ من العلماء والعارفين،بطريق الذوق والوجدان. و**بتوحيد خاصّة الخاصّة**: ما يختص بالأنبياء والرسل والأولياء والكمّل،بطريق الكشف والعيّان.. وعن هذه المراتب الثلاث أخبر النبي صلى الله عليه وسلم في قوله: **أعوذ بعفوك من عقابك،وأعوذ برضاك من سخطك،وأعوذ بك منك** اهـ،لأن الأول إشارة إلى **التوحيد الفعلي**،والثاني إلى **التوحيد الوصفي**،والثالث إلى **التوحيد الذاتي**.. أصول الأخلاق الأربعة: قيل: لا تحصُل النجاة الحقيقية إلا بالفضائل النفسية التي هي: **الحكمة** و**الشجاعة** و**العفّة** و**العدالة**. والفضائل النفسانية لا تتمّ إلا بالفضائل البدنية التي هي: **الصحّة** و**القوّة** و**التعقّل** و**طول الحياة**. والفضائل البدنية لا تتمّ إلا بالفضائل الخارجية التي هي: **المال** و**الجاه** و**الأهل** و**العشيرة**. والفضائل الخارجية لا تحصُل إلا بالعنايات الإلهية التي هي: **الهداية** و**الرّشاد** و**التسديد** و**التأييد** اهـ.. ثمّ يجب عليك أن تعرف أيضاً أن لكل أصل من الأصول الأربعة طرفين: طرف **الإفراط** وطرف **التفريط**،وهي تصير ثمانية،والثمانية تصير أقساماً،كما هو مذكور في كتب الحكمة.. **الأخلاق** على قسمين: محمودة ومذمومة. و**المحمودة** على الإجمال ثمانية،وأصولها أربعة وهي التي ذكرناها. و**المذمومة** على الإجمال سبعاً،وأصولها أربعة وهي: **الدنيا** و**النفس** و**الشيطان** و**الهوى**،فإن هذه الأربعة أصل كل ذميمة ورأس كل رذيلة.. الحكمة العملية ملَكة تصدُر عنها الأفعال المتوسطة بين الجربزة والغباوة،واللتين هما طرفا الإفراط والتفريط. وأما الشجاعة فهي ملكة صادرة للنفس عن اعتدال القوة الغضبية،بحسب تصريف العقل فيما يضبطه لها. وأما العفّة فهي ملكة صادرة عن اعتدال حركة القوة الشهويّة،بحسب تصريف العقل العملي لها على قانون العدل. وأما العدالة فهي فضيلة حاصلة من اجتماع هذه الفضائل الثلاثة.. و**الأنواع الواقعة تحت جنس الحكمة** سبعة،وهي: الأول: **صفاء الذّهن**،وهو استعداد النفس لاستخراج المطلوب.. الثاني: **جودة الفهم**،وهي سرعة انتقال النفس من الملزوم إلى اللاّزم.. الثالث: **الذكاء**،وهو سرعة انقداح النتائج من المقدمات المبنية على المبادئ إلى المقاصد.. الرابع: **حُسن التصور**،وهو البحث عن الأشياء بقدر ما هي عليه.. الخامس: **سهولة التعلّم**،وهو قوة النفس على إدراك المطلوب.. السادس: **الحفظ**،وهو ضبط الصور المُدرَكة.. السابع: **الذكر**،وهو استحضار المحفوظات.. و**الأنواع الواقعة تحت الشجاعة** اثنا عشر،وهي: الأول: **كِبَر النفس**،وهو استحضار اليسار والاقتدار على حمل الكرامة والصّغار.. الثاني: **عِظَم الهمّة**،وهو عدم المبالاة بسعادة الدنيا وشقاوتها،حتى الموبقات منها.. الثالث: **الثبات**،ويُسمّى الصبر،وهو قوة مُقاومة الآلام في الأهوال والشدائد.. الرابع: **النّجدة**،وهي ثقة النفس بأن لا يُصيبها جزع عند المخاوف.. الخامس: **الحلم**،وهو الطمأنينة وترك الشّغب عن سورة الغضب.. السادس: **السّكون**،وهو التأنّي في الخصومات والحروب الشرعية.. السابع: **العفو**،وهو ترك الانتقام مع القدرة على إنفاذه.. الثامن: **التواضع**،وهو استعظام الرجل لذوي الفضائل ومن دونهم في الجاه والمال.. التاسع: **الشّهامة**،وهي الحرص على ما يوجب الذكر الجميل من العظائم.. العاشر: **احتمال الكدّ**،وهو إتعاب البدن في اكتساب الحسنات.. الحادي عشر: **الحميّة**،وهي محافظة الملّة والحرمة عند التّهمة.. الثاني عشر: **الرقّة**،وهي التأثّر عن أذى يُصيب الناس بلا اضطراب.. و**الأنواع الواقعة تحت العفّة** اثنا عشر،وهي: الأول: **الحياء**،وهو انحصار النفس خوف ارتكاب القبائح.. الثاني: **الصبر**،وهو جبّ النفس عن مُطاوعة الهوى ومقاومتها إيّاه. وقد قيل: الصبر صبران: صبر على ما تكره،وصبر على ما تُحبّ اهـ،فالقسم الأول هو ما سمّيناه الثّبات في باب الشجاعة،وهذا هو القسم الثاني.. الثالث: **الدّعة**،وهي السّكون عند هيجان الشهوات.. الرابع: **الحرية**،وهي اكتساب مال من غير امتنان ومنّة،وإنفاقه في المصارف الحميدة.. الخامس: **القناعة**،وهي التساهُل في أسباب المعيشة والاقتصار منها على الكفاف.. السادس: **الوقار**،وهو التأنّي في التوجّه نحو المطالب.. السابع: **المُسالمة**،وهي المُوادعة عند تنازع الآراء المختلفة.. الثامن: **الرّفق**،وهو حسن الانقياد لما يؤدّي إلى الجميل،ويُسمّى أيضاً الديانة.. التاسع: **الصمت**،وهو محبّة ما يكمل النفس.. العاشر: **الورع**،وهو ملازمة الأعمال الجميلة..

الحادي عشر: **الانتظام**،وهو تقدير الأمور وترتيبها بحسب المصالح.. الثاني عشر: **السّخاء**،وهو إعطاء ما ينبغي لما ينبغي على الوجه الذي ينبغي.. وتحت السّخاء سبعة أنواع: الأول: الكرم،وهو أن يكون ذلك الإعطاء بالسهولة وطيب النفس في الأمور العظام.. الثاني: **الإيثار**،وهو أن يكون مع الكف عن حاجاته.. الثالث: **النّيْل**،وهو التسرّع بالخير مع خصاصته،وذلك يكون مع السّرور به.. الرابع: **المواساة**،وهو أن يكون في معاونة الأصدقاء بحيث يُشاركهم بباله وماله.. الخامس: **السّماحة**،وهو بذل ما لا يحبّ بَذله على سبيل التفضيل.. السادس: **المُسامحة**،وهو ترك بعض ما لا يحبّ تركه على سبيل التورّع.. السابع: **المروّة**،وهي بذل ما لا بدّ بذله وإفادته عُرفاً.. و**الأنواع الواقعة تحت العدالة** أربعة عشر،وهي: أولاً: **الصداقة**،وهي محبّة صادقة،بحيث لا يريد شيئاً لنفسه إلا ويريده للخليل أولاً،مع إيثاره له على نفسه في الخيرات.. الثاني: **الألفة**،وهي اتّفاق الآراء في المعاونة على تدبير المعيشة.. الثالث: **الوقار**،وهو ملازمة طريق المواساة ومحافظة عهود الخُلطاء.. الرابع: **التودّد**،وهو طلب مودّة الأكفاء وأهل الفضل بما يستلزم محبتهم.. الخامس: **المكافأة**،وهي مقابلة الإحسان بمثله أو بزيادة.. السادس: **حُسن الشّركة**،وهو الاعتدال في المعاملات.. السابع: **حسن القضاء**،وهو ترك المنّ والندم في المعاملات.. الثامن: **صلة الرّحم**،وهي مشاركة ذوي القرابة في الخيرات الدنيوية.. التاسع: **الشّفقة**،وهي صرف الهمّة إلى إزالة مكروه عن الناس.. العاشر: **إصلاح ذات البين**،وهو التوسّط بين الناس في الخصومات بما يدفعها.. الحادي عشر: **التوكل**،وهو ترك السّعي فيما لا تسعه قدرة البشر.. الثاني عشر: **التّسليم**،وهو الانقياد لأمر الله تعالى وترك الاعتراض فيه على ما لا يُلائم الطبع من أفعاله وأفعال أهله.. الثالث عشر: **الرضا**،وهو طيب النفس فيما يُصيبها ويفوتها مع عدم التغيّر.. الرابع عشر: **العبادة**،وهي تعظيم الله تعالى وتعظيم أهله،وامتثال الأوامر والنواهي الشرعية.. **القابلية والاستعداد**: الحق تعالى أو الوجود المطلق هو **فاعل مطلق بالذات**،لا يتصوّر فيه من هذه الحيثية قابلية أصلاً. والعالَم **قابل مطلق بالذات**،لا يتصوّر فيه من هذه الحيثية فاعلية أصلاً.. والفاعل المطلق لا بدّ له من قابل مطلق،ليُمكن التصرّف فيه وصدور الفعل منه. وهذا القابل المطلق يجب أن يكون معدوماً في نفسه،ليصحّ إيجاده وإخراجه من العدم إلى الوجود،ومن هذا قالوا: إن أعيان العالم بأسرها كانت معدومة،فوُجدت بتجلّيه لها من كتْم العدم وظهرت في فضاء الوجود اهـ.. فالفاعل المطلق إذا أراد مثلاً إعطاء وجود بعض هذه القوابل،المعبّر عنها بالأعيان الثابتة،لا بدّ وأن يكون عالماً بماهيته وحقيقته ولوازمه وعوارضه،وكلّ ما يترتّب على وجوده من النقائص والكمالات. فيكون **إعطاء وجوده على قانون العلم والعدل**،المعبّر عنه بالقسط اللاّزم لوجوده،أي وجود الحق تعالى وحكمته.. فإذا أعطى وجود زيد مثلاً،أو ظهر بصورته على ما كان عليه من الحقائق واللوازم والعوارض والأوضاع والأشكال الثابتة في علمه الأزلي،فلا يكون لزيد عليه اعتراض بأنك لم جعلتني كذا وكذا؟.. فإنه إذا أعطى الكاتب،مثلاً،وجود حرف من الحروف في الخارج،لفظاً أو كتابة،لا يجوز للحرف أن يعترض على الكاتب: أنك لم جعلتني كذا وكذا؟ لأن الكاتب يقول: **عَينُك وماهيتُك اقتضى هذا**،وأنا **ليس لي إلا أعطاء وجودك**،والباقي هو عليك ومنك ومن ماهيتك الغير المجعولة.. ومن هذا قال الله تعالى: (فلله الحجة البالغة)،ويعضدّه قول النبي صلى الله عليه وسلم: كل ميسّر لما خُلق له اهـ.. فنقص القوابل وكمالاتها،من حيث الذات،لا يرجع إلى الحق تعالى،وظهوره فيهم على حسب قابلياتهم.. و**مشاهدة الوحدة في الكثرة والكثرة في الوحدة**،يمكن تمثيلها في **صورة البحر والأمواج**. فإن البحر مُتكثّر بصور الأمواج،مع أنه واحد في الحقيقة. والأمواج متّحدة في صورة البحر،مع أنها كثيرة. وذلك لأن الأمواج في الحقيقة غير موجودة،فإن وجودها بحسب تعيّنها وتشخّصها بصور الموجيّة،وإلا فإن الوجود الحقيقي ليس إلا للبحر. والبحر أيضاً اسم لحقيقة الماء وجوهريته إذا اجتمع،وإلا فعند الافتراق يسمّونه بالنهور والشطوط والعيون والجداول.. **حقيقة الوجود**: اعلم أن من أصولهم الكليّة وقواعدهم الجُمليّة،وذلك باتفاق المحققين،أن **الوجود من حيث هو وجود الحق تعالى لا غير**،وأنه واحد حقيقي من جميع الجهات،ليس فيه كثرة بوجه من الوجوه،لا ذهناً ولا خارجاً ولا عقلاً ولا وهماً ولا حقيقة ولا مجازاً. وهو غني عن جميع ذلك،مُنزّه،مقدّس عن التعريف والتعيين والإطلاق والتقييد والتشبيه والتعطيل،وغير ذلك من الاعتبارات.. له الوجود الكلّي الحقيقي،ولغيره الوجود الاعتباري المجازي.. وتسميته بالمطلق ليس إلا لسَلب تقييده،وإلا فبالنسبة إليه لا إطلاق ولا تقييد.. ومن هذا قُلنا في تعريف الوجود: الوجود هو المطلق المحض والذات الصرف،لتحقّق اعتباره من حيث هو هو،لا من حيث الإطلاق ولا التقييد ولا السلب ولا الإثبات.. فالأصلح تصوّره من حيث هو هو،أعني تصوّر الوجود من حيث هو هو،لا بشرط الشيء ولا بشرط اللاّشيء،ليرتفع الإشكال اهـ.. ومن هذا يُقال: لا مِثل له ولا ضدّ ولا ندّ ولا شريط ولا رسم ولا اسم ولا وصف ولا نعت.. كل شيء **يُتصوّر** أو **يُعقل**،له ثلاثة اعتبارات: اعتبار **الذات** و**الحقيقة**،واعتبار **الصفات**،واعتبار **سلب الصفات**. فالوجود ــ أو الحق تعالى ــ من حيث الذات والحقيقة،لا يوصف بشيء أصلاً،ومن هذه الحيثية لا يُعرّف ولا يُعرف ولا يُحكم عليه بشيء،لأن الحكم لا يصحّ إلا على المعلوم أو المعرّف الموصوف.. فإن الماهية،من حيث هي هي،لا يحكم عليها بوجه من الوجوه،لا سيما بالعدم والوجود.. أما باعتبار الصفات أو سَلبها،فيجوز أن يوصف الوجود بكل شيء من الأسماء والصفات والظهور والبطون وأمثالها.. ومن هذا حكّم الإمام فخر الدين الرازي بأن **وجوده تعالى زائد على ماهيته وحقيقته**.. و**المراد بإطلاقه**: تنزيهه وتقديسه،لا الإطلاق الذي بإزّاء المقيّد. و**المراد بالتقييد**: اتّصافه بكل شيء من صفات الكمال على طريق الإضافة،أي إضافة المطلق إلى المقيّد،لا التقييد الذي هو بإزاء المطلق.. وهذا،بأيّ وجه يحصُل،هو المقصود من طريق القوم.. والمراد أن **الوجود المطلق بديهي لبداهة مقيّداته**،وضروري التصوّر لضروريات أجزائه التي هي المقيّدات. ومن هذا **صار الوجود غنياً عن التعريف**،لأن البديهيات كلّها هي كذلك،أعني ليست محتاجة إلى تعريف كالذوقيات. فثبت أن **تصوّر الوجود المطلق** هو: **ذوقي،بديهي،ضروري**. فلا يكون في الواقع أشهر وأجلى وأظهر منه.. الإنسان له مرتبة الذات والحقيقة،ومرتبة العقل والتعقّل،ومرتبة الحسّ والتحسّس. فإدراك الحق تعالى له ذاتي،أعني أن **الإنسان بالذات والحقيقة يُدركه تعالى ويُشاهده من دون قوة أخرى**،كما كان يُشاهده قبل وصوله إلى عالم العقل والحسّ،لقوله تعالى: (ألست بربكم).. فكما أن الحسّ عاجز عن إدراك العقل والمعقولات،فكذلك العقل فإنه عاجز عن إدراك العشق والعشقيّات المخصوصة بذات

الإنسان وحقيقته.. وفيه قيل: شَربنا على ذكر الحبيب مُدامة // سكرنا بها من قبل أن تُخلق الكرم اهـ. والمراد بالكرم: العالَم وما فيه من المخلوقات أو المعقولات أو المحسوسات. ويدلّ عليه قوله صلى الله عليه وسلم: **كنت نبياً وآدم بين الماء والطين** اهـ،أي: **بين العلم والعين**،لأن العلم بمثابة الماء والعين بمثابة الطين،فافهم وحقّق فإنه دقيق. وإذا عرفت هذا،عرفت أن **منع معرفة الوجود وحقيقته**،ومنع معرفة ذات الحق وحقيقتها،كان **من حيث العقل بطريق النظر والاستدلال،لا مطلقاً**.. وهذه مسألة معتبرة ما حقّقها أحد بهذا الوجه،فإن أكثر الناس متفقون على أن معرفة الله تعالى من حيث الحقيقة غير ممكنة،وليس لهم قدَم بذلك ولا بطريق أهل الله ومعرفتهم ومشاهدتهم.. لا شكّ أن علماء الإسلام بأسرهم اتّفقوا على أن الله تعالى: **كان ولم يكن معه شيء**.. واتّفقوا أيضاً على أن **وجوده خاصّ**،وهو نفس ماهيته وعين حقيقته. وكل خاص لا بدّ له من عام،وكل مقيّد لا بد له من مطلق. فوجود الواجب،إن كان خاصاً،فبالضرورة كان تحت العامّ ومسبوقاً به،وإن كان مقيّداً فكذلك كان تحت المطلق ومتأخراً عنه. لأن **الخاص بدون العام غير متصوّر**،و**المقيّد بدون المطلق غير متحقّق**. لأن كل مقيّد هو مطلق مع قيْد الإضافة،كما أن كل خاص هو عام مع قيد الخصوصية،وكل مسبوق بشيء ومتأخر عنه يكون حادثاً ممكناً محتاجاً إليه. وليس الحال كذلك بالنسبة إلى الله تعالى ووجوده. فإن الفرض أنه الواجب الوجود،**السابق على الكلّ لا المسبوق بالغير،المستغني بالذات لا المحتاج إلى الغير**. فلا يكون وجود الواجب حينئذ،لا خاصاً ولا مقيّداً،بل هو **مطلق عام شامل لكل المقيّدات والمخصّصات**. ومن هنا قلنا بأن **وجوده مطلق حتى لا يلزم من هذه المفاسد شيء**.. فليس لغيره وجود أصلاً،لا ذهناً ولا خارجاً. وهذا دليل قاطع على استحقاق دعوانا بأنه ليس في الوجود إلا هو،مطلقاً ومقيداً،خاصاً وعاماً،لقوله بنفسه تعالى: (هو الأول والآخر والظاهر والباطن)،ولقوله تعالى: (ولله المشرق والمغرب فأينما تولوا فثم وجه الله) والوجه في الحقيقة ليس إلا الذات،فيكون تقديره: إلى أيّ جهة توجّهتم فثَمّ ذات الله ووجوده،لأنه تعالى المحيط،و**المحيط لا ينفكّ عن المُحاط أصلاً**،ذاتاً وحقيقة.. **فالحكيم** يُسمّيه بالعلّة الأولى وبالواجب وبالأول،وغير ذلك. والمتكلّم يُسمّيه بالقديم والمُبدئ والموجِد،وغير ذلك. و**الموحّد المتصوّف** يسميه بالمطلق،بمعنى عدم تقيّده بشيء من القيود.. وعند التحقيق: اسم المطلق أولى به من غيره من الأسماء،إذ كان ذلك لتنزّهه وتقدّسه عن التقييد والكثرة.. اعلم أن **الوجود**،من حيث هو وجود،واحد حقيقي،**لا كثرة فيه بوجه من الوجوه**،لا ذهناً ولا فرضاً ولا اعتباراً ولا عقلاً ولا وهماً. لأنه لو كان كذلك،لكان ممكناً مركّباً،لاحتياجه إلى الغير الذي هو أجزاؤه،لأن كل كثرة محتاجة إلى أجزائها في تركيبها،وأجزاؤها هي غيرها،فيكون الوجود محتاجاً إلى غيره.. وأيضاً لو كان الوجود أكثر من واحد لتعدّد،وإذا تعدّد لزم التكثّر.. فلا يكون المطلق أو العامّ متعدّداً ولا مُتكثّراً،لا سيّما وقد أثبتنا أنه نقيض العدم المطلق،وأثبتنا أن العدم أمر واحد وأن نقيضه كذلك.. وقد أشار إلى هذا الإمام الأعظم خواجة نصير الدين الطوسي بأحسن عبارة،وهي قوله: حقيقة الواجب هي أمر واحد ثبوتي،لأنه مدلول دليل واحد وهو امتناع العدم. فلو فرض منه أكثر من ذات واحدة،لاشتركا في حقيقة الواجب وامتازا بأمر آخر،فيلزم تركيب كلّ واحد منهما ممّا به الاشتراك وممّا به الامتياز،وكل مركّب هو ممكن فلا يكونان واجبين،وهذا خلف اهـ. فحينئذ **لا يوجد من حقيقة الواجب إلا ذات واحدة،موجودة في الخارج**،معبّر عنها: تارة بالوجود المطلق،وتارة بالواجب،وتارة بالحق،وتارة بالذات،وأمثال ذلك من الاعتبارات.. **لظهور الحق تعالى بصور المظاهر أو الوجود المطلق بصور المقيّدات،مراتب ومواطن**.. فالظهور كان بحسب المراتب الذاتية والمحبّة الأصلية الوجودية،لقوله: كنت كنزاً مخفياً فأحببت أن أعرف فخلقت الخلق اهـ الحديث،لأنه من حيث ذاته المقدّسة ووجوده المطلق غنيّ عن الظهور والبطون والنزول والعروج. فبهذا الاعتبار له ظهور وبطون،ونزول وعروج،وكثرة ووحدة،وجمع وتفريق،وإجمال وتفصيل،وهلمّ جراً إلى غير نهاية.. ورد أن النبي صلى الله عليه وسلم سُئل عن مكان ربّه قبل أن يخلق الخلق،فقال: **كان في عماء،ما فوقه هواء وما تحته هواء** اهـ. فالعماء في اللغة هو: الغيم الرقيق الحائل بين السماء والأرض،وعند العارف: **العماء** هو **الحضرة الواحدية الحائلة بين الحضرة الأحدية الذاتية وبين الحضرة الخلقية الربوبية**،لأن الحضرات ليست غير هذه الثلاث. وعند البعض: العماء هو **الحضرة الأحدية**،فإن السائل سأل عن مكانه تعالى قبل الخَلق،و**الحضرة الواحدية أوّل الخلق**،فلا يوافق جواب السائل. فالحضرة الأحدية تكون أولى،لأنها الموسومة بالكنز المخفيّ المعبّر عنه بالذات الصرف والوجود البحت.. فله تعالى من الحضرة الأحدية العمائية تنزّلاً إلى الحضرة الواحدية الأسمائية،ومنها إلى الحضرة الفعلية الربوبية. ويسمّى هذا التنزّل والظهور: تارة بالتجلّي،وتارة بالفيض،وتارة بالخلق،وغير ذلك. والكل واحد،لأن الكل إشارة إلى ظهوره بصور المظاهر.. واعلم أن الحق تعالى أو الوجود الذي ثبت إطلاقه وبداهته ووجوبه ووحدته،عقلاً ونقلاً وكشفاً،له ظهور وبروز من البطون والكمون،ونزول وكثرة من العلو والوحدة،أعني: له ظهور وبروز في صور الأسماء والأفعال،من غير انقطاع وانتهاء. وله نزول وكثرة في صور المظاهر والمجالي من غير تكرار فيها،صورة ومعنىً. مع أنه تعالى من حيث ذاته المقدّسة غنيّ عن جميع ذلك.. فإن هناك قوابل وأعياناً ممكنة غير متناهية،طالبة للوجود منه بلسان الحال والاستعداد،وهو متمكن من إعطاء كل ذي حقّ حقّه،بحكم اسمه الجواد والمقسط والعليم والحكيم.. فوجب حينئذ ظهوره تعالى على الوجه الذي كان عالماً بذاته وبكمالاته،لأنه من علمه بذاته صار عالماً بالأشياء التي هي معلوماته،من غير تصوّر تقدّم ولا تأخّر. فطابق العلم المعلوم،وطابق الظاهر المظهَر.. يقول عبيدة: ليس في الوجود سوى الله تعالى وأسمائه وصفاته وأفعاله،فالكلّ هو وبهِ ومنه وإليه اهـ. ذلك لأن له تعالى ولذاته،بكل كمال صفة،وبكل صفة اسماً،وبكل اسم فعلاً،وبكل فعل مظهراً،وبكل مظهر عِلماً،وبكل علم أثراً وسرّاً،وبكل سرّ أسراراً. فصارت الأسرار والآثار والعلوم والمظاهر والأفعال والأسماء والصفات والكمالات غير متناهية،وهي المعبّر عنها بالكلمات الإلهية الغير القابلة للنّفاد،لقوله تعالى: (قل لو كان البحر مداداً لكلمات ربّي لنفذ البحر قبل أن تنفد كلمات ربّي ولو جئنا بمثله مدداً)،ومعلوم أن هذه الكلمات ليست هي كلمات القرآن بحسب اللفظ والتركيب،بل بحسب المعنى والتحقيق،وذلك يرجع أيضاً إلى **الكلمات الوجودية الإلهية** المعبّر عنها بالمظاهر والمجاليّ.. اعلم أن الألوهية والربوبية لا تتحققان إلا بالإله والربّ والمألوه والمربوب،فلا بدّ من الظهور لتحقيق المألوه والمربوب وتعيين الألوهية والربوبية.. وليس المألوه

والمربوب،بالاتفاق،إلا **الأعيان الثابتة** و**الماهيات الغير المجعولة**،المحتاجة إلى الوجود الخارجي والظهور العيني،لأنها من **معلوماته الذاتية الإلهية**،الطالبة للوجود من الموجد أزلاً وأبداً،على قدر القابلية والاستعداد والاستحقاق.. فالحديث: كنت كنزاً كخفياً فأحببت أن أعرف فخلقت الخلق اهـ معناه وتقديره: أنّي كنت،بحسب الذات،مَخفياً عن المظاهر الأسمائية،فأظهرتهم من العدم إلى الوجود لكي يعرفوني،ويعرفوا أنهم مظاهري وأنا ظاهر فيهم،وليس في الواقع إلا أنا وهم.. لأن **الفاعل المطلق لا بدّ له من قابل مطلق**،كالحق والعالم. و**الفاعل المقيّد لا بدّ له من قابل مقيّد**،كالأسماء والأعيان،لأن كل اسم من أسمائه تعالى أو صفة من صفاته يُريد مظهراً خاصاً ومُسمّى خاصاً يُعبّر عنه بالربّ والمربوب والإله والمألوه،لقوله تعالى: (فتبارك الله أحسن الخالقين)،ولقول النبي صلى الله عليه وسلم في دعائه: يا ربّ الأرباب ومُسبّب الأسباب اهـ،فإن هذه الإشارات تشهَد بكثرة الخالق (الخالقين) وكثرة الربّ (الأرباب)،وليس ذلك إلا ما قُلناه.. **مَظهري الخَلق: الآفاق والأنفُس**: اعلم أن رئيس المعارف كلّها وسيّد الحقائق بأسرها ثلاثة: معرفة **الحق** تعالى،ومعرفة **الإنسان الكبير**،ومعرفة **الإنسان الصغير**. والمقصود الحقيقي من هذه المعارف الثلاثة: معرفة الحق تعالى فقط،لأن الإنسان الكبير والإنسان الصغير ما خلقهما الله إلا لأجل ذلك.. ومعرفته تعالى بغير معرفة هذين العالَمين ـ أي الكبير والصغير ـ غير ممكنة بالاتفاق.. العالَم حقيقة واحدة،وهي النفس المخصوصة به المعبّر عنها **بالنفس الكليّة**. والإنسان أيضاً حقيقة واحدة،وهي نفسه المخصوصة به المعبّر عنها **بالنفس الجزئية**. وليس للخَلق غير هذين المظهرين إجمالاً،المعبّر عنهما **بالآفاق والأنفس**،والإنسان الكبير والإنسان الصغير.. وهذا تقرير المولى الأعظم كمال الدين عبد الرزاق الكاشاني في بعض أماليه: اعلم أن العالم عبارة عن المظهرين: المظهر الأول هو عبارة عن الآفاق وما فيها من العوالم،أو هو عبارة عن الإنسان الكبير الحقيقي الكلّي. والمظهر الثاني عبارة عن الأنفُس الذي هو الإنسان الصغير الشخصي الصوري. ويُعبّر عن المظهر الأول بالخليفة الأعظم،وعن الثاني بالخليفة الأصغر. وما بينهما من العقول والنفوس والأفلاك والأجرام والعناصر والمواليد،داخل فيهما (أي الآفاق والأنفس)،خارج عنهما اهـ.. وإلى هذا ذهب صلى الله عليه وسلم في قوله: **من عرف نفسه فقد عرف ربّه** اهـ،لأنه لو كان هناك طريق أقرب إليه تعالى من هذا لكان من الواجب عليه الإشارة إليه.. واعلم أن العالَم والآفاق والإنسان الكبير مُشتمل،إجمالاً،بعد الذات: على **العقل** و**النفس** و**الهيولى** و**الطبيعة** و**الجسم الكلّ** و**الأفلاك** التسعة و**الكواكب** السبعة و**العناصر** الأربعة و**المواليد** الثلاثة. وأما تفصيلاً فذلك غير ممكن إلا بقدر الاستطاعة،لأن الممكنات ـ التي هي عبارة عن المظاهر الإلهية ـ هي بحسب التفصيل غير متناهية.. **علوم أهل الله من الصوفية: تعريف العلم هو في غاية الصعوبة**،لأنه عند البعض هو: **بديهي وجداني**،وعند البعض هو: **كسبي** أو **ضروري**.. فمطلق العلم ما له تعريف،لا عندهم ولا عند غيرهم،لأن مطلق العلم هو الذي يشمل علم الواجب وعلم الممكن،ولا يمكن تعريف مثل هذا العلم بوجه من الوجوه. علم الواجب: هو **فعلي ذاتي حقيقي أزلي**،وعلم الممكن: هو **انفعالي عارضي مجازي كسبي**. وأما **التعريف المفيد** في هذا الباب: **العلم** عندهم عبارة عمّا **يُكشَف لهم من الله خاصّة**،**بطريق الوحي والإلهام أو الكشف**. والكشف: عبارة عن رفع الحجاب عن وجه المعلوم المطلوب لهم،بأيّ وجه كان،لأن العلم عندهم من **الوجدانيات الذوقيات**،لا **الكسبيات الرسميات**.. يقول الشيخ القونوي في كتابه **مفاتيح الغيب**: اعلم أن **الحضرة العلمية** مشتملة على مراتب كثيرة كلية،وهي حضرة **العلم** وحضرة **المعرفة** وحضرة **الحكمة** وحضرة **التقدير** والقدر. فالعلم هو الكشف الإحاطي التمييزي للمعلومات على ما هي عليه من كل واحد واحد،بلوازمها ولوازم لوازمها. والمعرفة هي العلم بحقائق المعلومات من حيث حقيقتها،ومجرّدة من لوازمها ولوازم لوازمها،وترتيبها في مراتبها لا غير. والحكمة عبارة عن العلم بالمراتب والحقائق المرتّبة،والترتيب الواقع بين حقائق المعلومات واللوازم والعوارض،والعلم بالمواطن والأحوال. وحضرة التقدير تَلي حضرة العلم،وهي عبارة عن تعيّن أقدار الحقائق وخصوصياتها في العلم بحسبها،على قدرها.. ومن كوشف بهذه الحضرات كلّها وأحاط بحقائقها،بما به الامتياز وبما به الاشتراك،كان أكشف المُكاشفين اهـ. والحاصل: أن **العلم أعمّ من المعرفة والمعرفة أخصّ من العلم**،ويُطلق على كليهما العلم. والعلم: هو **الكشف الإحاطي التمييزي الانفعالي** بالنسبة إلينا،وهو **الكشف التامّ الحقيقي الذاتي الفعلي** بالنسبة إلى الواجب.. اعلم أن **موضوع العلوم العقلية الحكمية** والعلوم **النظرية الكلامية** والعلوم **الحقيقية الإلهية**،في الحقيقة،هو **شيء واحد**،والعبارة تختلف والإشارة تتنوّع. و**اختلاف العبارات وتنوّع الإشارات لا يدلاّن على اختلاف الموضوعات وتغايُر الماهيات**.. فالحقيقة واحدة وهي: **معرفة الحق** تعالى و**ذاته** و**صفاته** و**أفعاله**،لكن التفاوت يقع بحسب تحقيق المعارف،لا بحسب تعريف الموضوع. **الحكيم يبني معارفه ومطالبه على براهين عقلية ومقدّمات قياسيّة وترتيبات منطقية**،لتحصيل النتيجة الصحيحة. ومن لم يُحصّل ذلك بذلك،من الحكماء،يبق محروماً محجوباً مُعارضاً لغيره،مخاصماً لأهله. و**المتكلّم يبني أيضاً معارفه ومقاصده على الدلائل العقلية والشواهد النقلية**،لتحصيل العقائد الصحيحة والقواعد اليقينية. ومن لم يُحصّل ذلك بذلك،من المتكلمين،يبق محجوباً عن المقصو،ممنوعاً من المطلوب،مجادلاً لغيره،معارضاً لأهله. و**المتصوّف يبني معارفه ومطالبه على الكشف والشهود والوجدان والعرفان**،الحاصلة له من الله تعالى بالفيض والتجلّي والإلقاء والقَذْف،المعبّر عنها: تارة بالوحي،وتارة بالإلهام،وتارة بالكشف،على أنواع طبقاتها وأصناف درجاتها. فيحصُل للتصوف بذلك مقصوده،ويصل إلى مطلوبه.. اعلم أن **علوم أهل الله** وخاصّته هي منقسمة إلى: **وحي وإلهام وكشف**،وكل واحد من هذه الأقسام ينقسم إلى **خاصّ** و**عامّ**. لأن الوحي خاصّ بالأنبياء والرسل،عامّ بالنسبة إلى غيرهم من السماء والنحل وغيرهما من الموجودات. والإلهام خاصّ بالأولياء والأوصياء،عامّ بالنسبة إلى غيرهم من المشايخ والعارفين. والكشف خاصّ بأهل السلوك من أهل الله،عامّ بالنسبة إلى غيرهم من الناس،حَقّاً كان ذلك (بالنسبة إلى أهل الله والعارفين) أو باطلاً (بالنسبة إلى السحرة والكهنة وأمثالهم).. وغرضنا في هذا المقام: العلوم الحاصلة بالكشف المعنوي فقط،المعبّر عنها باللدنيّة والإرثية والذوقية والكشفية والإلهامية والإلقاءات الربانية والواردات الغيبية والفيض والتجلّي،وغير ذلك من الأسامي.. فاعلم أن **علوم أهل التصوّف**،المعبّر عنهم بأهل الله وخاصّته،عبارة عن **العلوم الحاصلة لهم من الله تعالى بالكشف المعنوي والإرث الحقيقي**،**من دون**

الكسب والاستفادة من الغير. وتلك العلوم: تارة تحصُل لهم من الله تعالى **بغير واسطة**،لقوله تعالى: (وعلمناه من لدنا علماً).. وتارة تحصل لهم **بواسطة العقل الكلّي** أو **النفس الكليّة**،لقوله تعالى: (افرأ وربك الأكرم الذي علم بالقلم) لأن المراد بهذا القلم: العقل الأول،ولقوله تعالى: (ن والقلم وما يسطرون) لأن المراد بالنون النفس الكلية،وبالقلم العقل الأول،وبما يسطرون ما يُسطّر على قلوب العباد بهما من عالم الغيب بوسيلة **آدم الحقيقي** الذي هو أبوهم،المعبّر عنه بحقيقة الإنسان الكبير والعقل المذكور. ومن هذا يُسمّون العلوم الصوفية بالعلوم الإرثية،لأنها **تصل إليهم من أبيهم المعنوي دون الصوري،بالإرث المعنوي**.. و**العلوم الكسبية لا يصدُق عليها أنها إرثيّة**،ولا على علمائها أنهم العلماء الورَثة المشار إليهم في قوله صلى الله عليه وسلم: العلماء ورثة الأنبياء اهـ.. لأن العلم المكتسب عبارة عن علم مُحصّل من غيره،كالمال الحاصل بالكسب والاجتهاد. والميراث ليس كذلك،فإنه عبارة عن علم يحصل من غير كسب ولا سعي.. لا شك أن **المعلوم تابع للعلم في جميع الصور**،وإن كان له وجه آخر بحيث يكون العلم تابعاً للمعلوم.. فالعلوم المذكورة على أنواع طبقاتها وأصناف درجاتها،كما صارت منحصرة في مراتب ثلاثة بطريق الإجمال،من الوحي والإلهام والكشف،بمقتضى الذات والصفات والأفعال،بحُكم الأمر والقدرة والإرادة،على حسب الشريعة والطريقة والحقيقة،الصادرة من النبوة والرسالة والولاية. فكذلك المعلومات الكليّة،فإنها منحصرة في مراتب ثلاثة إجمالية،من الواجب والممكن والممتنع،أو الواجب والممكن المنقسم إلى الجوهر والعرض،أو الحق تعالى والإنسان الكبير والإنسان الصغير،أو الوجود المنقسم إلى المطلق والمقيّد المنقسم بدوره إلى الآفاق والأنفس،وغير ذلك من التثليثات.. **خاتمة الكتاب**: اعلم أن المراد من هذه الخاتمة،بعد بيان الأسرار المتقدمة عليها،هو كيفية كشف هذا الكتاب علينا من الله الجواد المطلق،قبل القراءة على أحد والوصول إلى شرح من شروحه. وهذا السرّ لا يحصل لك الاطلاع عليه إلا بعد اطلاعك على أسرار التمهيدات الثلاث والأركان الثلاث والدوائر المندرجة تحتها،من الأول إلى الأخير. ثمّ على مقدّمة كليّة للشيخ الأعظم ابن العربي التي هي في أول الفتوحات،التي فيها: **ومن شرط العالِم المُشاهد،صاحب المقامات الغيبية والمشاهد،أن يعلم أن للأمكنة في القلوب اللطيفة تأثيراً،فكما تتفاضل المنازل الروحانية فكذلك تتفاضل المنازل الجسمانية** اهـ.. اعلم أن الله تعالى لو عرف في **المنازل الجسمانية**،التي هي الأرض وما عليها،أعظم وأشرف وأعلى من **مكّة** مَنزلاً ومَوضعاً،لوضع أوّل بيته فيه،وأمر الخلق والعبيد بالتوجّه إليه.. ومن ذلك صارت **الكعبة موضع أكثر الفيضان والتجلّي من الأرض كلّها**،وكذلك الساكن فيها والمجاور بها فإن فيضه يكون أكثر وتجلّيه يكون أعلى.. وإذا كان أعظم الأماكن وأشرف المنازل من الأرض مخصوصاً ببيت الله تعالى،فيجب أن يكون أشرف الأرض وأعظم أماكنها مخصوصاً بأعظم الناس وأشرف العبيد له حياة وموتاً،وذلك نبينا صلى الله عليه وسلم،فإنه ولد بمكة ونشأ فيها. ثمّ توجّه إلى المدينة ودفن في أشرف مواضعها وأماكنها،الذي هو المسجد الأعظم وبيت الله الأشرف،ليخصّ المدينة بموضع بدنه وجسده حين الوفاة،كما خصّ مكة به حين ولادته وظهوره مدّة الحياة الصورية.. فالعالَم،بحكم الأسماء الإلهية والحكمة الربانية،مشتمل على: **الوجود** المطلق و**النبي** المطلق و**الوليّ** المطلق (الإمام عليّ).. فالموضع الذي دفن فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم هو أعظم المواضع منها،وبعده الموضع الذي دفن فيه أمير المؤمنين عليّ.. فصارت **الكوفة** (أي النجف الشريف) أشرف الأمكنة،بعد **مكة** و**المدينة**.. هذا بالنسبة إلى العالم الجسماني والمنازل الجسمانية،وأما بالنسبة إلى العالم الروحاني و**المنازل الروحانية**: فالحضرة **الأحدية الذاتية**،التي هي حضرة العماء والإطلاق الصرف،خصّت بالحق تعالى. و**الحضرة الواحدية**،التي هي حضرة العقل الأول والأسماء الكلية،خُصّت بحقيقة النبي المطلق صلى الله عليه وسلم. و**الحضرة الكلية الربوبية**،التي هي حضرة النفس الكلية،خُصّت بحقيقة الوليّ المطلق الذي هو علي بن أبي طالب.. فكما صارت مكة،بقول الشيخ الحاتمي،موضع الفيضان والبركات والعلوم والتجليات،فكذلك المدينة والكوفة فإنهما صارتا موضع فيضان الله تعالى على عباده وتجلّيه على خلقه،كما هو معلوم لأهله.. فكما أن مكة صارت موجب الفتح **للفتوحات المكية** على قلب الشيخ الحاتمي بليلة واحدة،والمدينة سبب **الفتوحات المدنية** كذلك على قلوب أمثاله من عباد الله تعالى كثيراً،صار **المشهد المقدّس الغرويّ** ـ الذي هو مشهد مولانا أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب موجب الفتح للفتوحات الغيبية على قلبي إجمالاً،ثمّ تفصيلاً،منها: تأويل القرآن الكريم وغيره من الكتب،ومنها: حقائق فصوص الحكم ومعانيه ومعارفه..